

> أكدت قيادات في اتحاد عمال اليمن ونقابية وحقوقية بأن قرار حكومة الوفاق الأخير وتصريحات رئيسها محمد سالم باسندوة بخصوص الاعتصامات والاضرابات التي يقوم بها الموظفون في رئاسة مجلس الوزراء والكثير من المؤسسات والجهات الحكومية التي تطالب بحقوق قانونية مشروعة بأنها انتهاك صارخ للدستور والقانون والمواثيق الدولية وحقوق الانسان.

مشيرين في تصريحات لـ «الميثاق» الى أن قرار الحكومة وتهديد باسندوة للمعتصمين من موظفي رئاسة الوزراء مرفوض جملة وتفصيلاً.

استطلاع/عبدالكريم المدي



أعلنت دفاعها عن المطالب الحقوقية

# استنفار نقابي لمواجهة قمع حكومة باسندوة

## على الحكومة أن تلبى الحقوق ما لم فالاحتجاجات ستعم الجمهورية

المحامي السوري:

**قرار الحكومة يكشف بشاعة التوجه القمعي ومصادرة الحقوق**

فعلينا اعطاء الناس حقوقهم. موضحاً أن الحكومة بتصرفاتها اليوم انما تسبب لنفسها وتحرق أوراقها وتصادر حقوق الشعب والعمال والموظفين كافة.. وستجني على البلد المصائب الكثيرة.

**انتهاكات صريحة**

المحامي محمد السوري - أمين مؤسسة البيت القانوني - من جانبه اعتبر تصريحات التهديد معتصمي رئاسة الوزراء وقرار الحكومة المعلن في اجتماع مجلس الوزراء الثلاثاء الماضي حيا للاعتصامات والمطالب القانونية للعديد من منسبي المؤسسات الحكومية بأنها انتهاك صريح للدستور وللقوانين وللمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تؤكد على الحقوق والحريات وعدم انتهاكها بأي حال من الأحوال.

مشيراً الى أن الحكومة بقرارها وتصريح رئيسها تقدم صورة مفزعة للعالم عن مستقبل الحرية والديمقراطية، والحقوق.. وتظهر تنصلها عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها، كما أن الحكومة تعرض نفسها للمساءلة أمام القضاء المحلي والدولي، خصوصاً اذا ما قامت بتوجيه مليشيات بقمع الاعتصامات واسالة دماء المعتصمين من الموظفين والعمال المطالبين بحقوقهم المشروعة والمكفولة.

**تكذيب لمزاعمهم**

وقال: ما سمعناه من قرار حكومي في اجتماع الحكومة الأخير وتعزيزه أيضاً بتصريح لباسندوة أمام معتصمي رئاسة الوزراء وهو يهددهم بالقمع وبالقوة فهذا انتهاك صارخ وصريح للحقوق والحريات وللدستور وللقوانين وللموثيق.. كما أنه يكذب مزاعم هؤلاء بالتوجه نحو بناء دولة مدنية حديثة.

مؤكداً بأن تصرف وقرار الحكومة حول الاعتصامات غير قانوني وغير ديمقراطي وغير اخلاقي.. كما أنه مخالف للدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية بكل ما في الكلمة من معنى.

ويتناقض أيضاً مفهوم الحرية والعدالة، الأمر الذي يحتم على بقية المغرر بهم من الشباب أن يعرفوا حقيقة هؤلاء المزايدين وخطرهم على البلاد. مؤكداً على ضرورة تعيين رئيس حكومة مستقل يعمل للبلد ويحترم حقوق ابنائه والقانون والدستور والمبادرة الخليجية توجب اتخاذ قرار كهذا، وتعزيزه هذه المطالب الشعبية والحقوقية.

اطلع النائب العام الدكتور على أحمد ناصر الأعوش على شرح مفصل عن أوضاع السجون في الجمهورية والمشاكل التي يعاني منها النزلاء والنزيلات وما تحتاجه من معالجات.

وشدد خلال لقائه الأسبوع الماضي رئيس مصلحة السجون اللواء محمد علي الزلب على معالجة المشاكل المتعلقة بالنيابات العامة وإدارات الإصلاحات من حيث الاختلالات وسرعة البت في كثير من القضايا العالقة وكذا ما يتعلق باكتظاظ السجون نظراً لتأخر البت فيها.

ونوه النائب العام إلى أن عدد السجناء بالجمهورية يبلغ «١٠,٦٠٠» سجين، وأن السجون أصبحت قديمة والسعة الاستيعابية لا تستوعب هذا العدد الكبير من النزلاء.. موجهاً بضرورة النزول الميداني المشترك من النيابة العامة ومصلحة السجون في القريب العاجل وذلك لوضع حلول مشتركة لمعالجة هذه الاختلالات.

مطالباً بإعادة هيكلة السجون وتفعيل الورش التدريبية وتدريب السجناء لكي يتعلموا حرفاً يجعلهم نافعين في المجتمع عند خروجهم ومساعدة السجناء في توفير مبالغ تغطي قلة النفقات التشغيلية للسجن بإيجاد المشغولات وبيعها والاستفادة من قيمتها لصالح السجن والسجين.

مذكراً أن حكومة الوفاق جاءت لإنقاذ البلاد من أزمة التي عصفت به ولم تأت لتدمير البلد وانتهاك الحقوق القانونية والمكتسبة.

**مخالفة للقانون**

وعبر النقابي الجبري عن استغرابه وأسفه لقرار الحكومة والتصريح الذي أدلى به رئيسها محمد سالم باسندوة بخصوص منع الاعتصامات والاضرابات وكان يفترض بهم تعزيز الحقوق وتنفيذها حيث يعيش المواطن اليمني أصعب وأقسى الأوضاع المعيشية والاقتصادية فلا علاوات، نفذت ولا أجور رفعت ولا تسويات انفاذاً للقانون، رقم «٤٣» لسنة ٢٠٠٥م، الذي تؤكد مواده فيما يخص الأجور على أنها تكون مواكبة لسعر السلة الغذائية في الشهر تصل تكلفتها مثلاً في الوقت الحالي على المواطن اليمني «٤٠٠» دولار أمريكي على أقل تقدير وقد سبق وأن طالبنا كاتحاد عمال في أوقات سابقة على أن يكون الحد الأدنى لراتب الموظف «٣٠٠» دولار رغم أن هذا المبلغ لن يغطي حتى ٣٪ من قيمة السلة الغذائية الشهرية.

**كانه يحتل البلد**

وحول تصريحات باسندوة التي أطلقها مهدداً الموظفين المعتصمين في رئاسة الحكومة أوضح رئيس الدائرة القانونية في اتحاد عمال اليمن بأن تهديد باسندوة للموظفين المعتصمين بجلب القوة لإنهاء اعتصامهم أو تسريحهم بأنها تذكر اليمنيين بسياسة وقرارات الاحتلال البريطاني التي مارسها ضد العمال اليمنيين.

**تنكر للحقوق**

وتساءل الجبري: كيف ظل باسندوة يرفع شعارات المطالبة بالحقوق والحرية والديمقراطية، فيما نراه اليوم يقمع ويتنكر للحقوق ويعمل على حرمان الناس من حقوقهم؟

وقال: ما يقوم به رئيس حكومة الوفاق يعرضه للمساءلة القانونية والمحاكمة القضائية، سيما اذا ما وجه الأجهزة الأمنية بقمع الموظفين المعتصمين، مشيراً الى ان أية عملية قمع للموظفين تعد جنائية ولم تعد فقط كبتاً ومصادرة لحقوق الناس وإنما توجهها لسفك الدماء.. ونتمنى ألا تصل الأمور الى هذه الدرجة.

**تصعيد الاحتجاجات**

مؤكداً أن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

عضو المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات:

**تهديد باسندوة لموظفي رئاسة الوزراء مرفوض**

والموظفون في عدد من المؤسسات والجهات ومنها موظفو رئاسة الوزراء حق مشروع ومكفول لهم في الدستور والقوانين المحلية والمواثيق والمعاهدات الدولية ولا يحق لأي كائن من كان أن يسلبهم هذا الحق.. ومعلوم أن بلادنا موافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنص على حق النقابات والقانونية.. ومنها الاعتصامات التي نراها اليوم في رئاسة الحكومة والترقية وعمال النفط وغيرهم بعد أن لم تستجب الحكومة لمطالب الموظفين والعمال التي سبق ان تقدمت بها النقابات والاتحادات، فهذا حق مشروع لهم.

وأضاف: على الحكومة ألا تجر الناس والبلاد الى ما لا يحمدهم عقابها.. كالفوضى والنشل التام في عملية الانتاج والادارة والتعليم وغيره.. فتصرفات حكومة الوفاق حيا هذه المطالب القانونية سترتب عليها أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني والاستقرار بشكل عام، خاصة ونحن في ظل أوضاع سيئة.

لافتين إلى أن من أتى به الى رئاسة الحكومة هم الشباب الأبرياء الذين اعتصموا في الساحات والذي تنكر لهم ولكل الشعارات التي رفعوها.. موضحين أن تصريحات باسندوة وقرار حكومته في اجتماعها الأخير يعرضه للمساءلة القانونية لأنه يدفع باتجاه قمع واسالة دماء المعتصمين الذين هددتهم باستخدام العنف معهم.

معتبرين تصريح باسندوة بأنه توجيه واشارة للأجهزة الأمنية بقمع المعتصمين في رئاسة الوزراء والتربيين وغيرهم واستخدام العنف ضدهم.. وأكدت القيادات النقابية على أنها ستفشل هذه السياسة القمعية وسوف تصعد على مستوى الساحة الوطنية والدولية حتى يتم تنفيذ مطالبها..

**حق مشروع**

بداية قال الأستاذ عبد الله الجبري - رئيس الدائرة القانونية في اتحاد نقابة عمال اليمن - عضو المكتب التنفيذي للاتحادات: لا يمكن أن تتقدمت بها النقابات والاتحادات، فهذا حق مشروع لهم.

وأضاف: على الحكومة ألا تجر الناس والبلاد الى ما لا يحمدهم عقابها.. كالفوضى والنشل التام في عملية الانتاج والادارة والتعليم وغيره.. فتصرفات حكومة الوفاق حيا هذه المطالب القانونية سترتب عليها أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني والاستقرار بشكل عام، خاصة ونحن في ظل أوضاع سيئة.



**النائب العام يوجه بسرعة انتهاء معاناة السجناء**

**الطلاب في إيران يشكون تأخر صرف مستحقاتهم**

**وزير المالية ينهب أرضية عسكري بصنعا**

شكا الطلاب اليمنيون الدارسون في إيران تأخر صرف مستحقاتهم المالية وهو ما ضاعف معاناتهم التي يعيشونها مع الارتفاع الكبير في أسعار المعيشة هناك، وناشدوا الحكومة بالتدخل العاجل للتخفيف من معاناتهم.

وقال طلاب في شكوى لهم إنهم لم يستلموا حتى الآن مستحقات الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٢، والتي كان من المفترض أن يستلموها مطلع شهر أكتوبر الماضي.

وأضافوا إنهم تواصلوا مع القائم بأعمال السفارة والمسؤول المالي لكن الرد كان سلبياً، وأن السفارة اتصلت عن مسؤوليتها ودعت الطلاب إلى مراجعة وزارة التعليم العالي.

مشيرين إلى أن موظف السفارة يضطر للسفر إلى دبي لجلب المبالغ المخصصة للطلاب في إيران بسبب توقف الحوالات المالية مع طهران، لكن الطلاب استغربوا من عدم ذهاب الموظف إلى دبي رغم أن تكاليف السفر مدرجة ضمن ميزانية السفارة.

هذا ويحصل كل طالب على مبلغ ١٠٠٠ دولار كل ثلاثة أشهر، لكنها لم تعد تكفي بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار، خاصة بعد العقوبات التي فرضها مجلس الأمن والدول الأوروبية والولايات المتحدة على إيران وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات عدة أضعاف.

كشفت مصادر إعلامية عن سطو وزير في حكومة الوفاق على أرضية موظف حكومي في تطور لافت لقضايا نهب أراضي البسطاء والسطو عليها.. وأشارت المصادر إلى قيام وزير المالية صخر الوجيه بالسطو على أرضية مملوكة لضابط بقوات الدفاع الجوي، حيث نشر الوزير مسلحين ومرافقين له على أطراف الأرضية المسطو عليها.. وحسب موقع (شبو برس) الإخباري فقد تفاجأ الضابط /عبدالله محسن البرمه النسي الذي كان يتفقد أرضيته يوم الجمعة الماضية بوجود الوزير صخر الوجيه وسط الأرضية يشرف على عملية السطو (مدعياً أن الأرضية من أملاكه الخاصة).

وكشفت مصادر مقربة من الضابط النسي عن تدخل النائب في البرلمان علي عشان والذي يسعى لاحتواء تطورات المشكلة محاولاً إبرام صلح قبلي بين المالك الأصلي للأرضية ووزير المالية.

وتأتي هذه الحادثة في وقت تشهد الساحة السياسية اليمنية جهوداً رسمية محلية وخليجية ودولية لالتزام طاوله الحوار الوطني المرتقب والذي تعلق عليه الآمال لإخراج بلادنا من الأزمة. وقبل توليه حقيبة وزارة المالية أواخر العام الماضي عرف الوزير والبرلماني صخر الوجيه - محسوب على حصة أحزاب اللقاء المشترك في حكومة (الوفاق الوطني) - باتخاذ مواقف قوية ضد ممارسات الفساد المالي والاداري، وكان يرأس «منظمة برلمانيون ضد الفساد».